

العقل الثالث

نتابع بقلق الأوضاع المحلية بشأن تدهور العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والوضع السلبي الذي هما فيه منذ مدة ليست بالقصيرة، كما نلاحظ الأثر البالغ السوء على الاستقرار والتنمية، الذي طال حتى العلاقات الاجتماعية بين أبناء الوطن، والذي لم تسلم منه السلطة القضائية التي هي صمام الأمان لاستقرار النظام في أي دولة في العالم حيث نجد من يتناول عليها.. وقد اشتد هذا الاختلاف بين أبناء الوطن بشكل سلبي بات يمس كثير من قيمنا الاجتماعية الايجابية التي جبلنا عليها.

- ونود في هذا المقام أن نذكر رأينا في موضوعات الدوائر ومجلس الأمة (٢٠٠٩) والانتخابات البرلمانية القادمة.. ونبدأ بتشخيص الوضع البرلماني الراهن حيث نلاحظ ما يلي:
- (١) مجلس الأمة ٢٠٠٩ موجود ومستمر بحكم بات من المحكمة الدستورية بسبب مخالفات دستورية في إجراءات حله، مع وجود قبول كبير لعدم استمراره.
 - (٢) من الأهمية عدم إغفال أن لا يكون حل مجلس الأمة الآن يفضي لتداعيات دستورية لاحقا تؤدي إلى إبطال الانتخابات البرلمانية القادمة.
 - (٣) القانون الحالي الخاص بالدوائر الانتخابية الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية اجمع الفقهاء الدستوريون على أنه مخالف للدستور، وقد كتبت عدة جهات وشخصيات في هذا الاتجاه رأيا علميا منذ عام ٢٠٠٨، وأن أي طعن سيتم تقديمه في حال جرت الانتخابات على أساسه فمن المتوقع الحكم بعدم دستوريته ومن ثم إبطال مجلس الأمة الجديد، وهذا الأمر من شأنه أن يعثر الكثير من الملفات الهامة رقابيا وأن يعطل الكثير من التشريعات.
 - (٤) الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة ٢٠١٢ المبطل أعلنت رفضها لأي تعديل في الدوائر الانتخابية أو عدد الأصوات لكل ناخب سواء كان التعديل بواسطة مجلس الأمة ٢٠٠٩ أو بمرسوم قانون ضرورة، وهذا الموقف منهم لو تم تنفيذه فإنه سيدخل البلاد في أزمة كبيرة.. وستكون لدينا مجاميع من الشعب قد قاطعت الانتخابات ولا تؤمن بمخرجاتها ولا تتعامل مع أعضاء مجلس الأمة الجديد ممثلين عنهم.. وتجاهل هذه الشريحة الهامة من المجتمع أمر غير مقبول اجتماعيا وسياسيا وستكون انعكاساته سلبية على أحوال الدولة.

من هذا الواقع المؤلم، ومن المنطلق الدستوري والشرعي والواقعي والوطني المسئول، فإننا ننادي الأطراف المعنية للتوافق على ما يلي:

- (١) تأجيل فكرة إحالة قانون الدوائر إلى المحكمة الدستورية.
- (٢) يتم دعوة مجلس الأمة إلى عقد جلسة واحدة أو اثنتين فقط، وسواء حضرت الحكومة وأدت القسم أم لم يكتمل النصاب، يعلن سمو الأمير فض دور الانعقاد بسبب واقعي هو عدم إمكان استمرار جلسات المجلس، على أن تبدأ العطلة الصيفية للمجلس.

٣) يتم تعديل قانون الدوائر قبل إجراء الانتخابات القادمة ، التي ستجري بناء على النظام الجديد للدوائر.. من خلال التوافق الوطني.

٤) يكون تعديل الدوائر بتراضي أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، من خلال مبادرة إلى إدارة وتنظيم (الحوار الوطني لدوائر انتخابية دستورية) يضم مائة شخصية تقريبا يمثلون الأطراف التالية:

- كافة الأعضاء المنتخبين لمجلس ٢٠١٢ المبطل.
 - كافة أعضاء مجلس ٢٠٠٩ من غير المحالين للنيابة العامة بسبب تضخم أرصدهم (مع التأكيد على عدم وجود حكم إدانة بات بشأنهم).
 - ممثلون عن منظمات المجتمع المدني شريطة أن لا يزيد عددهم عن ربع العدد الكلي.. ويضاف إليهم خمسة أشخاص يمثلون المجاميع الشبابية.
 - أعضاء مجلس الوزراء القائم أو من يمثلونهم.
 - خمسة خبراء دستوريين من مجلس الأمة ومن غيره.
 - يكون النظام الجديد للدوائر بتوافق ثلثي المشاركين، على أن تعلن الحكومة قبل بدء الحوار قبولها بما يتمخض عنه، لتعمل الحكومة على إصدار اقتراح قانون الدوائر الجديد بمرسوم قانون ضرورة.
- ٥) ينجز الحوار الوطني أعماله خلال شهر من تاريخ أول اجتماع له.
- ٦) يتم حل مجلس الأمة ٢٠٠٩ بعد انتهاء أعمال الحوار الوطني وفق إجراءات دستورية صحيحة، وتتم الدعوة للانتخابات وفقا لنظام الدوائر الجديد.
- ٧) في حال فشل الحوار الوطني للخروج بتوافق في شأن نظام الدوائر الجديد، فعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها وفقا للدستور.

وبناء عليه

نحن جمعيات النفع العام الموقعة علي هذا البيان نناشد الحكومة الموقرة وأعضاء مجلس الأمة ٢٠١٢ المبطل ومجلس ٢٠٠٩ جميعا، كما نناشد الجماعات السياسية والمجاميع الشبابية إلى التعاون والتفاهم لإخراج وطننا مما هو فيه، فقد قال تعالى: **وَلَا تَنَازَعُوا فِي تَقْسَلُوا وَتَنَهَبَ رِيحَكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** .

الموقعون:

جمعية الشفافية الكويتية	الاتحاد العام لعمال الكويت
رابطة الاجتماعيين الكويتية	الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
جمعية العمل الاجتماعي الكويتية	جمعية المستقبل الثقافية الاجتماعية
الجمعية الوطنية لحماية الطفل	الجمعية الجغرافية الكويتية
الجمعية الطبية الكويتية	الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء
	البرلماني